قوانين الاستثمار في العراق ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي

أ.د. محمد حسن رشم
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة المثنى
rashem1955@yahoo.com

أ.م.د. صباح رحيم مهدي
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة المثنى
Sabaah57@gmail.com

د. مؤيد أكرم أرسلان
وزارة الإعمار والإسكان
دائرة الأشغال العامة
alparslan1961.ma@gmail.com

المستخلص:

ان نمو الشركات الاستثمارية الدولية وظهور التكتلات الاقتصادية شكل تحديا رئيسيا في التنافس العالمي على الاستثمار الاجنبي، ودفع باتجاه تعديل واصلاح الدول لتشريعاتها الداخلية لتحقيق ذلك لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية إلى أراضيها، وتوفير الحماية القانونية لها، وقد تم تناول تطور الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق من خلال تناول التشريعات وواقع الاستثمار فيه، وفي العراق فأن الحاجة قد برزت لتهيئة بيئة استثمارية جاذبة للمستثمرين الاجانب لتساهم في عملية التنمية الاقتصادية ولتسهم في التقليل من العجز الذي تتعرض له الموازنات العامة وتقليل الاعتماد على الايرادات النفطية المتذبذبة وفقا للتغيرات المستمرة في اسعار النفط، وتوصل البحث الى ان البيئة الاستثمارية في العراق لا تزال بيئة طاردة للاستثمارات ولم تتمكن من الاستفادة من الاستثمارات الاجنبة، واوصت الدراسة بضرورة وجود مؤسسات فاعلة وقوية من الممكن أن تكون عاملا مساعدا في تطوير اقتصاد السوق واجراء اصلاحات تشريعية في قوانين الاستثمار تعكس قوة وكفاءة الدولة وتشكل عامل من عوامل الجذب للشركات والاستثمار الاجنبي المباشر.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي، البيئة الاستثمارية، التشريعات الاستثمارية.

Investment laws in Iraq and their role in attracting foreign investment

Prof. Dr.. Mohamed Hassan Rishm
College of Administration and Economics
AL-Muthanna University

Assis. Prof. Dr. Sabah Rahim Mahdi
College of Administration and Economics
AL-Muthanna University

Dr. Moayad Akram Arslan
Ministry of Construction and Housing
Public Works Department

Abstract:

The growth of international investment companies and the emergence of economic blocs represented a major challenge in the global competition for foreign investment and pushed towards the amendment and reform of the domestic legislation to achieve this to attract foreign investments to its territory and provide legal protection. The development of foreign direct investment in Iraq was addressed through Legislation and the reality of investment in it, and in Iraq, the need has emerged to create an attractive investment environment for foreign investors to contribute to the process of economic development and contribute to reduce the deficit that is exposed to public budgets and Reducing dependence on fluctuating oil revenues according to the constant changes in oil prices. The study concluded that the investment environment in Iraq is still an environment for the expelling of investments and has not been able to benefit

from foreign investments. The study recommended the need for strong and effective institutions that could be helpful in developing the market economy. Legislative reforms in investment laws reflect the strength and efficiency of the state and constitute a factor of corporate attraction and foreign direct investment.

Keywords: foreign investment, investment environment, investment legislation.

المقدمة

لقد عرف العالم تغيرات وتطورات في شتى المجالات وبالأخص المجال الاقتصادي حيث عرفت العلاقات الاقتصادية الدولية تحولات جذرية وعميقة شكلت فجوة كبيرة بين الدول وأدت الى ظهور دول متقدمة وأخرى متخلفة معظمها كانت تعاني من الاستعمار مما جعلها عاجزة عن مواكبة هذه التطورات والنهوض باقتصادها، بما فيها كل من الجزائر والعراق في محاولات لإيجاد حل ومخرج لاقتصاداتها من خلال إتباع سياسة الاصلاحات الاقتصادية سواء على المستوى الكلي أو الجزئي. وبصفة عامة فالمناخ الاستثماري سواء في العراق أو الجزائر أو أي بلد آخر مهما كانت ظروفه ما هو إلا مجمل الظروف والأوضاع السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، القانونية، والمؤسساتية التي يمكن أن تؤثر على فرص نجاح المشروع الاستثماري، وهكذا فإن العوامل المكونة للمناخ الاستثماري التي تؤدي محصلة تفاعلها إلى تشكل معطيات جديدة وأوضاع جديدة تؤدي إلى جذب أو طرد الاستثمار.

ويعود السر في بروز الاستثمار الأجنبي المباشر إلى كونه وسيلة تمويل بديلة تلجأ إليها الكثير من الدول التي تواجه العجز في تمويل استثماراتها، إذ بإمكان كل الدول أن تستفيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل تحقيق نوع من النمو الاقتصادي الذي هو بصفة عامة حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الناتج القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.

أهمية البحث: تعاني كثير من الدول من ظروف اقتصادية صعبة ومشاكل كبيرة، فقد رضخت تحت طائلة ديون خارجية كبيرة مما اجبرها على القبول بشروط المنظمات الدولية وتبني سياسات الاصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي المعتمد على مقترحات تلك المؤسسات المسوقة والمرتكز على تعزيز آلية السوق الحرة. وذلك لحاجة هذه الدول الى التمويل الخارجي لدفع عجلة النمو الاقتصادي بسبب تضاؤل قدرة حكوماتها على توفير الاستثمارات اللازمة في مجال البنية الاساسية لذلك برزت اهمية البحث من خلال:

- تزايد الاهتمام الواسع بهذا الموضوع على الساحة الدولية والمحلية لما يمكن ان يحدثه من تغير مساهمة المؤشرات الاقتصادية منسجمة مع النظريات المفسرة لأهمية هذه المتغيرات المهمة في الاقتصاد القومي.
- توضيح وإزالة الغبار عن حقيقة الجوانب المتعلقة بملامح الاستثمار الاجنبي المباشر والمبررات المنطقية التي يضطلع بها والدور الذي يمكن ان يؤديه عند زيادة حجم العمليات المحولة من القطاع العام الى القطاع الخاص.
- تأثيرها في سوق العمل وما يمكن ان تساهم به من حل مشكلة البطالة المتفاقمة، وتغير الاهمية النسبية للقطاعات الرئيسة لرفد جهود التنمية الاقتصادية.

مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث بالإجابة على التساؤلات التالية:

- هل ان التشريعات الاستثمارية في العراق قادرة على جذب الاستثمارات الاجنبية؟

- هل تتوافق تلك التشريعات مع التطورات الدولية في هذا الإطار؟
- هل تحتاج القوانين الاستثمارية الى اصلاحات كلية او جزئية لتكون قادرة على تهيئة البيئة الاستثمارية الجاذبة؟

هدف البحث: لقد سعت الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

١. بيان أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد العالمي وأثره الاقتصادي على العراق.
٢. أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة الدولية والناتج العالمي مع دور هذه الاستثمارات في عملية التنمية.
٣. الاستفادة من تجارب بعض الدول العربية ودورها في دعم مسار وعمل السوق العالمية.

فرضية البحث: تتمثل فرضية البحث في انه على الرغم من جملة اجراءات اتخذتها الدولة العراقية من إدخال العديد من التعديلات على القوانين والتشريعات بهدف تشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية الا ان الواقع يشير الى ان حجم الاستثمارات لا تزال دون المستوى المطلوب وقد يعود ذلك الى جملة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فضلا عن الاسباب الامنية وموضوعة الفساد الاداري والمالي وغياب الرقابة القانونية.

تطور التشريعات والاصلاحات المتعلقة بالاستثمار الاجنبي المباشر في القانون العراقي:

يعاني الاقتصاد العراقي من اختلال هيكلي كبير جعله اقتصاداً ريعيا بامتياز، إذ انه يعتمد على الصادرات النفطية المتذبذبة بصورة شبه كلية، اضافة الى انه يعاني من جملة من المشكلات الموروثة من المرحلة التي سبقت التغيير بعد العام (٢٠٠٣)، علاوة على ما أفرزته المرحلة الحالية من عدم الاستقرار الامني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي، وبسبب هذه الحالة أصبح العراق غير قادر على الحصول على النقد الاجنبي اللازم لتمويل موازناته العامة وتوسيع قاعدة الإنتاج المحلي أو رفع كفاءته في الوقت الذي يعاني هذا الاقتصاد من الفجوة الكبيرة بين الايرادات والمصروفات وعدم كفاية الادخارات لسد احتياجات عملية البناء والاعمار، اضافة الى التكاليف الحربية الكبيرة والمتنامية التي افرزتها عملية تحرير الاراضي العراقية من تنظيم داعش، وصعوبة الحصول على قروض اضافية بسبب المديونية والشروط المطلوبة من المؤسسات الدولية وما يترتب على هذه القروض من فوائد اضافية.

ولغرض بناء اقتصاد متنوع من خلال الاهتمام بكافة القطاعات الانتاجية والخدمية وتنميتها تبرز الحاجة هنا الى الاستثمارات الاجنبية لتامين الحد الادنى من الموارد اللازمة لإعادة البناء إذ غالبا ما يؤدي الاستثمار الاجنبي إلى تنمية صادرات الدولة المستفيدة إلى الأسواق العالمية، وكذلك يساعد الدول في تنويع صادراتها والنمو في منتجات التصدير الجديدة التي تعرف باسم الصادرات غير التقليدية أو الصادرات ذات القيمة المضافة العالية، وهذا الأمر يعد مهما للدول النامية عموما والعراق على وجه الخصوص، حيث إن تنويع قاعدة الصادرات يجعل الدولة اقل عرضة للآثار الضارة لانخفاض أسعار السلع التي تشكل عماد صادراتها.[١]

والمناخ الاستثماري الملائم هو من يشجع على جذب المستثمرين الأجانب وخاصة الشركات متعددة الجنسيات التي يكون لها دور في نقل التقنيات الحديثة، وأساليب الإدارة والتسويق المتطورة، كما تعمل على توفير فرص عمل جديده فضلا عن المساعدة في تنمية وتدريب الكوادر البشرية والمساعدة في فتح اسواق جديده للتصدير سيما ان الشركات الاجنبية العملاقة لديها أفضل الامكانيات للوصول الى اسواق التصدير بما تملكه من خبرات ومهارات تسويقيه عالية. مما يساعد

في الإسهام في تحسين وضعية ميزان المدفوعات العراقي عن طريق زيادة فرص التصدير وتقليص الواردات وتدفق رؤوس الاموال الاجنبية.[٢]

ويقصد بالمناخ الاستثماري مجموعة القوانين والسياسات والمؤسسات والخصائص الهيكلية المحلية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تؤثر في ثقة المستثمر وتقنعه في توجيه استثماراته إلى بلد دون أخر تؤدي العوامل الاقتصادية دوراً حيويا في تكوين المناخ الاستثماري، ومن أهم هذه العوامل القوانين الاستثمارية، والسياسات الاقتصادية الكلية، والأهمية النسبية للقطاعين العام والخاص في النظام الاقتصادي، ومدى توافر عناصر الإنتاج. ومن هذا المنطلق فقد شرع العراق بعد (٢٠٠٣) في وضع الأليات اللازمة لتشجيع الاستثمار الأجنبي في العراق وكانت نقطة البداية في إيجاد السند القانوني لعملية الاستثمار الأجنبي[٣]، ففي الفترات التي سبقت التغيير في (٢٠٠٣) لم تكن هنالك قوانين لتنظيم الاستثمار الأجنبي في العراق، والاستثمارات الأجنبية تكاد تكون سابقاً محصورة في القطاع النفطي ففي العهد الملكي كان الإنتاج بيد الشركات الأجنبية البريطانية وبقية شركات أخرى هي صاحبة الامتياز في إنتاج النفط حتى بعد نهاية العهد الملكي وتم الاستعانة عام (١٩٥٠) م بالشركات الأجنبية على خلفية أنشاء مجلس الأعمار من اجل إنجاز العديد من المشاريع في مجالات الزراعة والري والطرق والجسور.

أما الفترة التي تلت عام (١٩٦٣) فقد حصل تغير في الفكر الاقتصادي بعد انقلاب (٨) شباط تمثل بالميل نحو النظام المركزي الشمولي أو ما يسمى بالنهج الاشتراكي إذ اتخذت الحكومة في حينها قرارات تعارض الاستثمار الأجنبي وبالتالي السيطرة على كل مرافق الدولة الاقتصادية مثل قرارات التأميم والمصادرة، وبرغم محاولة الدولة تشجيع الاستثمار العربي (فقط) ومنحته بعض الامتيازات التي نصت عليها بعض التشريعات والقرارات كقانون الاستثمار الصناعي رقم (١١٥) لسنة (١٩٨٢) وقانون الشركات الزراعية رقم (١١٦) لسنة (١٩٨٠) وقانون الشركات رقم (٣٦) لسنة (١٩٨٣). الا ان حركة الاستثمار العربي ظلت محدودة في عدد قليل من الشركات المشتركة، ويعود السبب في احجام قدوم الاستثمار العربي الى العديد من الاسباب والمعوقات التي في مقدمتها الظروف السياسية التي تحيط الانظمة السياسية العربية وعدم التوافق وانعكاس ذلك على النشاط الاقتصادي.[٤]

وبذلك فان مناخ الاستثمار في العراق خلال المدة من (١٩٦٣-٢٠٠٣) قد ولد بيئة طاردة للاستثمارات الأجنبية، وأصبحت هنالك مخاوف كثيرة لدى رؤوس الأموال العربية والأجنبية من القدوم إلى العراق على اثر التجارب السابقة ويمكن القول إن هذا التردي في واقع الاستثمار في العراق استمر حتى عام (٢٠٠٣)[٥]

وحصول التحول إلى اقتصاد السوق الذي فتح المجال واسعاً امام أي استثمار من شانه خدمة الاقتصاد الوطني سيما الاستثمار الاجنبي المباشر من خلال اصدار قانون الاستثمار الأجنبي رقم (٣٩) لسنة (٢٠٠٣) والمضي قدماً في تنظيم العمل المصرفي والسماح للمصارف الاجنبية بفتح فروع لها داخل العراق وكذلك اصدار قانون رقم (١٣) لسنة (٢٠٠٦) الخاص بتشجيع الاستثمار الاجنبي، ثم بدأت مرحلة جديدة من العلاقات الاستثمارية ألا أنها سرعان ما اصطدمت بالواقع الأمني وعدم وجود استقرار سياسي الذي انعكس بشكل مباشر على واقع الاستثمار الأجنبي.

ومع ذلك فأن قانون (١٣) بالرغم من الاعتراضات التي رافقت تطبيقه والانتقادات الموجهة له فقد منح المستثمرين سواء كانوا محليين او اجانب الكثير من الاعفاءات والمزايا من

حيث حماية حقوق وممتلكات المستثمرين وهذ ما أكدت عليه مواد القانون، اذ منح المشاريع الامتيازات والضمانات اللازمة لاستمرارها وتطويرها من خلال تقديم الدعم وفقا للمادة (م/٣/أولاً). فضلا عن (الاعفاءات والرسوم م/١٥/اولا) حيث الاعفاء من الضرائب والرسوم لمدة ١٠ سنوات من تاريخ بدء التشغيل وفق المناطق التنموية ودرجة التطور الاقتصادي وطبيعة المشروع الاستثماري. كما منح القانون صلاحية للهيئة الوطنية حق زيادة سن الاعفاءات بنسبة زيادة مشاركة المستثمر العراقي مع المستثمر الأجنبي إلى أكثر من (٥٠%) وذلك إلى (١٥) سنة وفقا للمادة م/١٥/ثالثا وبموجب م/١٧/ثانيا تم ايضا إعفاء الموجودات المستوردة لأغراض المشروع الاستثماري من الرسوم شريطة زيادة الطاقة التصميمية، كذلك ان م/١٧/ثالثا تعفى قطع الغيار المستوردة من الرسوم على الا تزيد قيمة هذه القطع على (٢٠) من قيمة شراء الموجودات. أما م/١٧/رابعا فتمنح مشاريع الفنادق والمؤسسات السياحية والمستشفيات والمؤسسات التربوية والعلمية اعفاءات اضافية من رسوم استيراد الاثاث والمفروشات واللوازم لأغراض التحديث والتجديد ووفقا للمادة /٩/سادسا تسهيل تخصيص الأراضي للمشاريع وتأجيرها بمقابل تحدده الهيئة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

ووفقا للمادة ١٠ (يتمتع المستثمر بغض النظر عن جنسيته بجميع المزايا والتسهيلات والضمانات لأغراض مشاريع الاسكان وحق الاحتفاظ بالأرض بمقابل يحدد بينه وبين مالك الأرض)، م/١١/ثالثاً يتمتع المستثمر بحق استئجار الأراضي اللازمة للمشروع أو المساطحة للمدة التي يكون فيها المشروع قائما على الا تزيد على ٥٠ سنة قابلة للتجديد. وتقضي المادة/٩/ثالثا إنشاء النافذة الواحدة في الهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات الاقاليم والمحافظات تقوم على استقبال طلبات المستثمرين وفحصها وتدقيقها والتوصية بشان منحها اجازة الاستثمار بعد الحصول على موافقة الجهات المختصة وعلى تلك الجهات تحديد موقفها بالموافقة او الرفض او طلب التعديل خلال (١٥) يوما من تاريخ تبليغه.[٦] (دالية عمر نظمي، ٢٠١٣، بيئة الاستثمار الملائمة لقطاع الأعمال ومتطلبات دعم النشاط الخاص في العراق، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ص ٥٧-٥٨).

كما صدر في تشرين اول عام (٢٠٠٩) قانون التعديل الأول لقانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة (٢٠٠٦) والذي تضمن منح تسهيلات اضافية للمستثمر الاجنبي والمحلي ومنها للمستثمر العراقي والأجنبي حق تملك الأراضي والعقارات العائدة للدولة ببدل يحدد اسس احتسابه وفق نظام خاص وله حق تملك الأراضي والعقارات العائدة للقطاعين المختلط والخاص لغرض إقامة مشاريع، كذلك منح التعديل الحق للمستثمر العراقي أو الأجنبي في إن ينقل ملكية المشروع الاستثماري كلا أو جزءا خلال مدة الاجازة إلى أي مستثمر عراقي أو أجنبي أخر، على إن يواصل المستثمر الجديد العمل في المشروع في الاختصاص ذاته أو في اختصاص أخر بعد موافقة الهيئة المانحة للإجازة، ويحل المستثمر الجديد محل المستثمر السابق في الحقوق والالتزامات المترتبة عليه بموجب هذا القانون وإحكام الاتفاق المبرم مع المستثمر المذكور. في حالة نقل المستثمر العراقي أو الأجنبي لملكية المشروع خلال مدة تمتعه بالمزايا والتسهيلات والضمانات الممنوحة له، فان المستثمر الجديد يستمر بالتمتع بها حتى انقضاء تلك المدة.

كما خول التعديل الهيأة المانحة للإجازة الاتفاق مع المستثمر العراقي او الاجنبي على بقاء المشروع الاستثماري ملكا للمستثمر أرضا وبناء أو بناء حسب ما اذا كان المشروع اسكانيا او غير

اسكاني على التوالي والتعاقب بعد انتهاء فترة الاجازة دون التمتع بالمزايا والتسهيلات والضمانات الواردة في هذا القانون، كما تم اضافة مادة جديدة تلزم وزارات المالية والبلديات والاشغال العامة وامانة بغداد والبلديات في المحافظات والهيئات والدوائر غير المرتبطة بوزارة توفير الاراضي والعقارات الصالحة لإقامة المشاريع الاستثمارية واعلام الهيئة الوطنية بأرقامها ومساحاتها وعائدتيها وجنسها واستخداماتها وتتولى الهيئة الوطنية تخصيصها الى المستثمرين العراقيين والاجانب وفق نظام تقترحه الهيئة الوطنية وبموافقة مجلس الوزراء.(٧)

وبغية تسهيل وتنظيم العمل في هيئات الاستثمار ومعالجة بعض المعوقات التي أظهرها الواقع العملي عند تطبيق قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة (٢٠٠٦) وتعديلاته، ومن اجل خلق مناخ مشجع وملائم للاستثمار في القطاعات كافة، ومنح امتيازات واعفاءات وقروض ميسرة جاذبة للمستثمرين، مع فسح المجال امام الوزارات للمشاركة مع القطاع الخاص (العراقي والاجنبي) والمختلط لتأهيل وتشغيل شركاتها لتنعكس بشكل ايجابي على التنمية الاقتصادية واعادة اعمار العراق صدر، التعديل الثاني على قانون الاستثمار (١٣) لسنة (٢٠٠٦) وذلك في تشرين الاول عام (٢٠١٥) وتضمن الكثير من التعديلات على فقرات القانون منها واعطى تسهيلات اكثر للمستثمرين العراقيين والاجانب منها تشجيع المستثمرين العراقيين والاجانب بالمشاركة مع العراقيين من خلال توفير قروض وتسهيلات مالية لهم بالتنسيق مع وزارة المالية والمؤسسات المالية الاخرى على ان يراعى انجاز المستثمر نسبة (٢٥%) من المشروع وبضمان منشآت المشروع وتحدد نسبة فائدة ميسرة بالنسبة للمشاريع السكنية وللمستفيد النهائي على ان يراعى استخدام ايدي عاملة عراقية تتناسب وحجم القرض.

وأجاز التعديل حق تمليك المستثمر العراقي او الاجنبي الأراضي المخصصة للمشاريع السكنية والعائدة للدولة والقطاع العام، وللمستثمر العراقي او الأجنبي شراء الأرض العائدة للقطاع الخاص او المختلط لإقامة مشاريع الإسكان حصراً شريطة عدم تعارضها مع استعمالات التصميم الأساسي وأجاز أيضا حق تمليك المستثمر العراقي او الاجنبي الأراضي المخصصة للمشاريع الصناعية والعائدة للدولة والقطاع العام.

كذلك أعفى التعديل الموجودات المستوردة لأغراض المشروع الاستثماري من الضرائب والرسوم الكمركية على ان يتم ادخالها الى العراق خلال مراحل انشاء المشروع وقبل البدء بالتشغيل التجاري لكل مرحلة من مراحله وفق التصميم الأساسي للمشروع والمدة الزمنية لتنفيذه وتضمن التعديل ايضا اعفاء المواد الاولية المستوردة لأغراض التشغيل التجاري للمشروع من الضرائب والرسوم الجمركية والداخلة في تصنيع مواد مفردات البطاقة التموينية والادوية والانشائية (باستثناء المواد الاولية المتوفرة والمنتجة في العراق) شرط ان تكون صديقة للبيئة.(٨)

١. **تحليل إحصائيات حجم الاستثمار الأجنبي الوارد للفترة (٢٠٠٥-٢٠١٥):** على الرغم من المعوقات والصعوبات التي تواجه عملية التنمية في العراق فأن الاقتصاد العراقي مجموعة من المقومات الاقتصادية التي تساهم بشكل فعال في جذب الاستثمارات الاجنبية واحداث تنمية اقتصادية فاعلة فالعراق يمتلك ثروات طبيعية هائلة كالأراضي الزراعية والطبيعية والمراعي والمياه اضافة الى الاحتياطيات النفطية المؤكدة وكذلك العديد من المعادن كالفوسفات والكبريت والعديد من الموارد التي تساهم في صناعة الزجاج والحديد والادوية وغيرها، كما يمتلك ثروة

بشرية هائلة إذ يقدر سكان العراق بما يزيد عن (٣٥) مليون نسمة مما ينعكس على زيادة الطلب وتوفير سوق استهلاكية كبيرة وانخفاض تكاليف الانتاج بسبب انخفاض الاجور.

ومع ذلك وبالرغم من البيئة الاستثمارية التي تم وفرها قانون الاستثمار إلا ان التحديات الأمنية والسياسية التي يواجهها العراق إضافة إلى الفساد المالي جعلت حجم الاستثمارات لا يتناسب مع ما يمتلكه العراق من بيئة اقتصادية خصبة ومغرية للاستثمار الاجنبي.

ومع ذلك يلاحظ وجود تطور نسبي في زيادة حجم الاستثمارات الاجنبية في العراق خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٥)، وهذا ما يوضحه الجدول (١) فالاستثمارات الاجنبية الواردة الى العراق خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠٠٧) كانت قليلة ومتذبذبة فقد بلغ حجم الاستثمارات في العام (٢٠٠٥) ما يقارب (٥١٥) مليون دولار الا انه قد انخفض الى ما قيمته (٣٨٣) مليون دولار في العام (٢٠٠٦) بسبب التدهور الامني الكبير الذي شهده العام المذكور مما ادى الى توقف الكثير من مشاريع الاستثمارات الاجنبية وعزوف المستثمرين الاجانب عن الاستثمار داخل العراق، فيما شهد العام (٢٠٠٧) استقرارا نسبيا في الكثير من مناطق العراق وبالأخص الجنوبية منها انعكس ايجابيا على البيئة الاستثمارية في العراق عاضده تطبيق قانون الاستثمار الصادر في العام (٢٠٠٦) مما ادى الى ارتفاع قيمة الاستثمارات الاجنبية الى ما يزيد عن (٩٧٠) مليون دولار مسجلا نموا تقدر نسبته بحوالي (٢٥٠%) عن العام الذي سبقه.

أما الفترة (٢٠٠٨-٢٠١١) فقد شهدت زيادة واضحة في حجم الاستثمارات الاجنبية في العراق بسبب الاستقرار الامني النسبي الذي شهدته البلاد في تلك المدة وفرض سيطرة الدولة على كامل الاراضي العراقية ومنها المناطق الساخنة، حيث توزعت الاستثمارات الاجنبية على مختلف القطاعات الاقتصادية وبالأخص القطاع النفطي، وبلغت اعلى قيمة لها في العام (٢٠١١) حيث وصلت إلى (١٨٨٢) مليون دولار.

أما الفترة (٢٠١٢-٢٠١٥) فقد تضاعفت حجم الاستثمارات الاجنبية في العراق نتيجة نجاح جولة التراخيص والعقود النفطية حتى وصلت ذروتها في العام (٢٠١٣)، إذ وصلت الى ما قيمته (٥١٣١) مليون دولار.

إلا ان قيمة تلك الاستثمارات عادة للانخفاض خلال عامي (٢٠١٤-٢٠١٥) بسبب التدهور الامني الكبير الذي شهده العراق بعد سيطرة داعش على أكثر جزء كبير الاراضي العراقية وسيطرتها على الكثير من الحقول المستثمرة وتوقف العدد الاخر بسبب العمليات العسكرية كذلك توقف الكثير من المشاريع الاقتصادية الاخرى المستثمرة وبالأخص الواقعة ضمن الرقعة الجغرافية لمحافظات صلاح الدين والأنبار ونينوى، إذ انخفض حجم تلك الاستثمارات في العام (٢٠١٥) الى ما قيمته (٣٤٦٩) مليون دولار.

الجدول (١): تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من دول العالم إلى العراق

السنة	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
حجم الاستثمار (مليون دولار)	٣٠٠	٥١٥	٣٨٣	٩٧٢	١٠٨٥	١٥٩٨	١٣٩٦	١٨٨٢	٣٤٠٠	٥١٣١	٤٧٨٢	٣٤٦٩

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الرابط الالكتروني:

http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx

ويمكن ترجمة معطيات الجدول (١) بالشكل التالي:

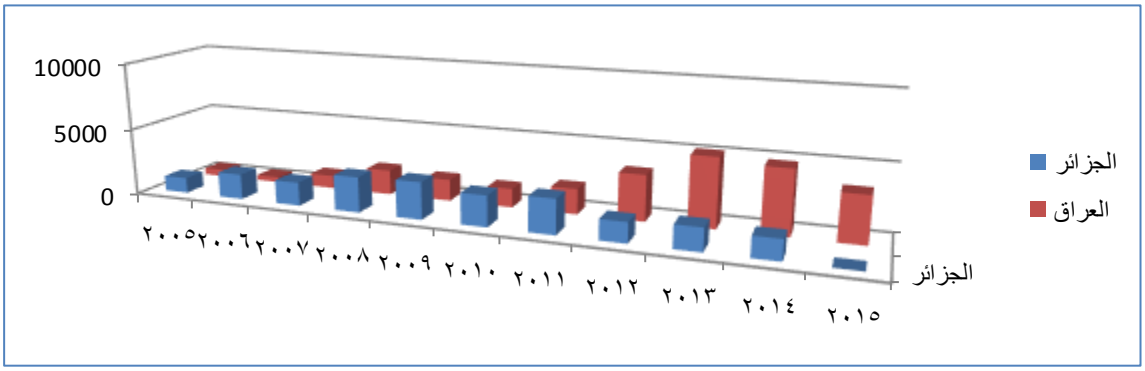

الشكل (١)

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول (١).

٢. تحليل إحصائيات نسبة الاستثمار الأجنبي الوارد من الناتج المحلي للفترة (٢٠٠٥-٢٠١٥) للعراق:

يشير الجدول (٢) إلى الاستثمار الأجنبي الوارد كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي في العراق حيث يلاحظ ان مساهمة هذا الاستثمار تعد قليلة جداً ومتذبذبة طيلة مدة البحث بالرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة في هذا المجال والمتمثلة بالتشريعات والتعديلات التي تجريها بين الحين والاخر على قوانين الاستثمار، وكما تمت الاشارة اليه سابقا ان البيئة الاستثمارية في العراق بيئة طاردة للاستثمارات الاجنبية وليست بيئة جاذبة بسبب العديد من الاسباب والتي يقف في مقدمتها التدهور الامني في البلاد والفساد الاداري المستشري في جميع المفاصل الادارية فيه والقيود والشروط الاضافية التي تفرضها مجالس المحافظات على المستثمرين اضافة الى تخلف النظام المصرفي العراقي وعدم مواكبته للتطورات العالمية في هذا المجال.

كما تجدر الاشارة هنا الى ان اغلب الاستثمارات موجهة باتجاه قطاع الاستخراج وبالأخص القطاع النفطي ومن خلال جولات التراخيص النفطية التي وكما أشرنا سابقا ساهمت بشكل كبير في جذب الشركات النفطية العالمية للاستثمار في القطاع النفطي.

ومع ذلك ظلت تلك النسب متدنية فأعلى مساهمة لها قد بلغت ٢,٥% في العام (٢٠١٢) لتعود الى الانخفاض والى ما يقرب نصف تلك النسبة في العام ٢٠١٤ لتصل الى ١,٤٨% في العام (٢٠١٤) بسبب هروب العديد من الشركات بعد سقوط عدد من المحافظات بيد تنظيم داعش الإرهابي.

الجدول (٢): تطور نسبة الاستثمار الأجنبي الوارد من الناتج المحلي الاجمالي للفترة (٢٠٠٥-٢٠١٥)

المؤشر										
٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
الاستثمار الأجنبي الوارد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي % العراق										
١,٤٢	٠,٧٠	١,٣٠	١,٨٠	١,٤٦	١,٠١٩	١,٢٠	١,٨٣	٢,٥٠	٢,٠١٢	١,٤٨

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على الرابط الالكتروني:

http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx

ويمكن ترجمة معطيات الجدول (٢) بالشكل التالي:

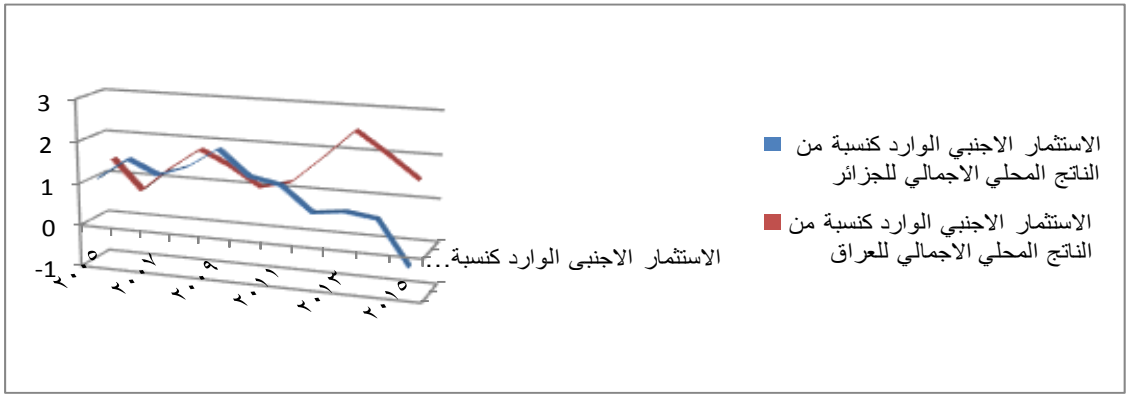

الشكل (٢)

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول (٢).

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات:

١. سنت الحكومات العراقية المتعاقبة العديد من قوانين الاستثمار بهدف جذب الاستثمارات الاجنبية والمحلية والاستفادة من خدماتها واخرها قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة (٢٠٠٦) وما تلاه من تعديلات وتشريعات الا ان حجم الاستثمارات لم يكن بمستوى تلك التشريعات والقوانين بسبب العديد من التحديات والمعوقات وفي مقدمتها الجانب الامني المتدهور وتفشي الفساد الاداري والمالي والقيود التي تضعها هيئات الاستثمار في المحافظات، وغيرها من الاسباب الاخرى.

٢. ان تركيز العراق في جذب الاستثمار الاجنبي على القطاع النفطي دون غيره من القطاعات الاخرى المهمة في الاقتصاد العراقي أشر خلل واضح في التشريعات والقوانين الاستثمارية وعجزها عن تحقيق الهدف المنشود منها والمتمثل في زيادة نسب القطاعات الاخرى في الناتج الاجمالي المحلي بل أشر فشلها في احداث تنوع اقتصادي يقلل من اعتماد العراق على الخارج في توفير احتياجاته من السلع الضرورية.

ثانياً. التوصيات:

١. ضرورة توفير قاعدة بيانات عن الاقتصاد العراقي التي يحتاجها المستثمر بغض النظر عن جنسيته بحيث تكون المعلومات موثقة ومتجددة بشكل دوري لا يشوبها أي غموض أو مبالغة في ارتفاع معدلات المؤشرات الاقتصادية، على أن تتضمن المعلومات المفاهيم الأساسية لبعض القوانين التي تتصل بنشطات المستثمرين ومنها قوانين الاستثمار، الجمارك والضرائب والعمل، لتكون نافذة شفافة للإصلاحات الاقتصادية المجدية والفعالة.

٢. ضرورة قيام الحكومة العراقية بتشريع العديد من القوانين المساندة لقانون الاستثمار واللازمة لتفعيل قانون الاستثمار وتعديلاته كقوانين منع الاغراق وحماية المنتج الوطني وغيرها وتوفير الحماية المناسبة لمنتجات المشاريع الاستثمارية من منافسة المنتجات المثيلة المستوردة.

٣. ان عملية تفعيل قانون الاستثمار وجعله قادرا على توجيه انشطة الشركات نحو قطاعات مستهدفة في عملية التنمية الاقتصادية يتطلب اصدار تشريعات ضريبية ملائمة تتضمن حوافز ضريبية وتصديرية وحوافز تأهيل الموارد البشرية.

٤. اصدار تشريعات ضريبية ملائمة تسهم في تفعيل قانون الاستثمار لتوجيه أنشطة الشركات الاجنبية من خلال الحوافز الضريبية والتصديرية وحوافز تأهيل الموارد البشرية نحو قطاعات مستهدفة.

٥. تعد دراسة التجارب الدولية والاقليمية الناجحة في مجال قوانين الاستثمار مهمة جدا للاستفادة منها لخلق بيئة استثمارية مشابهة وايجاد ارضية تشريعية واقتصادية وامنية قادرة جذب الاستثمارات الاجنبية المميزة الى البلد والقادرة للنهوض بالتنمية الاقتصادية فيه.
٦. الحرص المستمر على اعادة النظر في تشريعات الاستثمار بشكل دوري لغرض تطويرها وجعلها قادرة على المنافسة الاقليمية في مجال جذب الاستثمارات.إذ ان قوانين الاستثمار في العراق غير مواكبة للتطورات المتتالية في قوانين الاستثمار على المستوى الدولي والاقليمي.

الهوامش والمراجع:

١. سامي عبيد التميمي، الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق: الواقع والتحديات مع نظرة خاصة لقانون الاستثمار لقانون الاستثمار الاجنبي، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية المجلد الثاني العدد التاسع لسنة ٢٠٠٨، ص٢٠٢.
٢. كريم عبيس حسان العزاوي، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد العراقي (الأهمية والفرص المتاحة، مجلة كلية الادارة والاقتصاد جامعة بابل، المجلد ٢٥٢ الإصدار ١٦، ص ١٤٨.
٣. صلاح الدين حامد الحديثي، الاعفاء الضريبي هل يشجع الاستثمار الاجنبي، مجلة التجارة العدد الثامن اب ٢٠٠٨.
٤. أحمد عمر الراوي، الواقع الراهن للاقتصاد العراقي ودور الاستثمار الاجنبي فيه، على الرابط: www.almadapaper.net/sub/01
٥. صلاح عامر أبو هونه البديري، تقييم قانون الاستثمار الجديد رقم١٣ لسنة ٢٠٠٦، دراسة مقارنة، العراق، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد ٢١ العدد١ لسنة ٢٠١٠، ص ١٤٥.
٦. ريدة الوقائع العراقية، قانون الاستثمار العراقي رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦، (٤٠٣١)، بغداد، ٢٠٠٧/١/١٧، ص ٨.
٧. هيئة استثمار واسط على الموقع الالكتروني www.wasitic.gov.iq/?page.
٨. جريدة الوقائع العراقية العدد ٤٣٩٣ في ٢٠١٦/١/٤.
٨. كريم عبيس حسان العزاوي، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد العراقي (الأهمية والفرص المتاحة)، مجلة كلية الادارة والاقتصاد جامعة بابل، المجلد ٢٥٢ الاصدار١٦، ص ١٤٨.
٩. صلاح الدين حامد الحديثي، الاعفاء الضريبي هل يشجع الاستثمار الاجنبي، مجلة التجارة العدد الثامن آب ٢٠٠٨.
١٠. أحمد عمر الراوي، الواقع الراهن للاقتصاد العراقي ودور الاستثمار الاجنبي فيه، على الرابط: www.almadapaper.net/sub/01
١١. صلاح عامر أبو هونه البديري، تقييم قانون الاستثمار الجديد رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦، دراسة مقارنة، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد ٢١، العدد١، لسنة ٢٠١٠، ص ١٤٥.
١٢. جريدة الوقائع العراقية، قانون الاستثمار العراقي رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦، (٤٠٣١)، بغداد، ٢٠٠٧/١/١٧، ص ٨.
١٣. هيئة استثمار واسط على الموقع الالكتروني www.wasitic.gov.iq/?page.
١٤. جريدة الوقائع العراقية العدد ٤٣٩٣ في ٢٠١٦/١/٤.